

Title: New Administrative Capital to Start Operating

Source: Al-Ahram Website

- وزير الاتصالات: بنية تحتية معلوماتية عالمية.. وتدريب ٣٩ ألفا من العاملين المننقلين للعاصمة
- أكثر من ٨٥٠ تطبيقا تم تقييمها واختبارها لتكون جاهزة للعمل للتيسير على المواطنين
- رئيس قطاع التكنولوجيا بشركة العاصمة الإدارية: ٤٢٠ مليون دولار استثمارات شبكات الاتصالات ونقل البيانات للمرحلة الأولى
- ٣ مراكز للتحكم والسيطرة والإدارة والبيانات بتكلفة ٢٢٠ مليون دولار
- أعمدة إنارة ذكية تقدم خدمات الانترنت وشحن السيارات الكهربائية والإعلانات الرقمية

بدأ العد التنازلي لانتقال الحكومة إلى العاصمة الإدارية الجديدة، لتدخل مصر عالم المدن الذكية من أوسع أبوابه، حيث تجرى الاستعدادات على قدم وساق، لانطلاق هذا المشروع الضخم الذي شيد وفق أحدث التكنولوجيات العالمية، كأول مدينة ذكية في مصر جميع خدماتها رقمية، وحكومتها تشاركية لا ورقية، تمهد الطريق نحو بناء مصر الرقمية، وتحسين جودة حياة المواطنين.

عند التخطيط لإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، تمت دراسة الكثير من التجارب والنماذج للمدن الذكية حول العالم، وكانت البنية التحتية المعلوماتية القوية من أهم عوامل نجاح وانطلاق هذا المشروع الرائد، فتم اعتماد أفضل التقنيات وفقا لأعلى المعايير العالمية لتحقيق التحول الرقمي بكفاءة وميلاد أول مدينة ذكية في مصر.

وحرصت «الأهرام» على التعرف على البنية التكنولوجية وأهم استعدادات وجهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة العاصمة الإدارية الجديدة لتوفير بنية تحتية عالمية لكافة أحياء العاصمة، حيث بلغت استثمارات شبكات الاتصالات ونقل البيانات للمرحلة الأولى أكثر من ٤٢٠ مليون دولار، كما سيتم إطلاق حزمة من الخدمات الذكية لرواد وقاطني العاصمة لأول مرة في مصر مثل أعمدة الإنارة، والعدادات وكارت العاصمة البنكي، وكذلك الانتهاء من تدريب ٣٩٤٢٤ من العاملين المننقلين للعاصمة الإدارية الجديدة، وتدشين مدينة المعرفة على أحدث النظم التكنولوجية كصرح تكنولوجي لدعم البحوث والابتكار.

وقد اختيرت العاصمة الإدارية الجديدة لتكون العاصمة العربية الرقمية لعام ٢٠٢١، لبنيتها التحتية الرقمية والتكنولوجية فائقة التقدم ولاحتضانها جهود تحقيق التحول الرقمي، وتنمية المهارات والقدرات الرقمية، وتحفيز الإبداع الرقمي في بيئة ذكية.

وقال الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إنه لتحقيق رؤية الدولة للتحول الى مجتمع رقمي متكامل، تتعاون الوزارة مع كافة أجهزة ومؤسسات الدولة في تنفيذ مشروع انتقال الحكومة للعاصمة الإدارية الجديدة لتصبح حكومة ذكية تشاركية لا ورقية، وهو المشروع الذي يتم تنفيذه ارتكازا على ستة محاور رئيسية، الأول هو إقامة بنية تحتية معلوماتية قوية وفقا لأحدث تقنيات علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحقيق التحول الرقمي بكفاءة، والثاني بناء تطبيقات متخصصة والتي تقيمها كل وزارة أو جهة لرقمنه الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين، حيث تم حصر أكثر من ٨٥٠ تطبيقا وتقييمها واختبارها ونقلها الى بيئة حوسبة سحابية وهي جاهزة للعمل بعد تجهيز البيانات والاختبار النهائي بعد إتمام مركز البيانات الخاص بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ويشمل المحور الثالث، بناء التطبيقات التشاركية وهي معنية بالأنشطة الموحدة التي تتشارك فيها كافة الوزارات، حيث تم وضع الأولوية لكل من إدارة الموارد البشرية باعتبار أن هيكلها هو عنصر أساسي لنجاح العمل، وكذلك إدارة البرامج والمشروعات في ظل تنفيذ الدولة لكم ضخ من المشروعات، كما يتم العمل بالتعاون مع الوزارات على بناء منظومة التراسل من خلال منصة واحدة للحكومة المصرية، يتم من خلالها تبادل الوثائق والتراسل بين جهات الحكومة بأكملها، بالإضافة إلى منظومة التوقيع الإلكتروني التي سيتم تفعيلها لكافة موظفي الحكومة بما يمكنهم من التوقيع بتأشيرة قانونية.

فيما يتضمن المحور الرابع، رقمنه الأوراق الحكومية من خلال أرشفة جميع الأوراق والملفات المتداولة داخل الحكومة، حيث تم الاتفاق مع قطاعات الدولة على دورة عمل للأرشفة والتي تشمل تحليل أنواع الوثائق الحكومية بكل جهة وإدخال الهيكل التنظيمي وإنشاء باركود موحد، وتجهيز هذه الوثائق والأوراق ومسحها ضوئيا وفهرستها ثم مراقبة الجودة وتخزينها، والخامس يتضمن تنفيذ وحدات التحول الرقمي في كل الوزارات والهيئات بالحكومة المصرية ليكون محورا رئيسيا في كل هيئة وجهة حكومية، وإبراز دور التحول الرقمي والقائمين على هذه الصناعة، ولدعم التشغيل الرقمي للجهات الحكومية عند الانتقال الى العاصمة الإدارية الجديدة، حيث تمثل هذه الوحدات الصف الأول للدعم الفني في الحكومة المصرية.

وأكد الدكتور عمرو طلعت، أن الوزارة قامت بوضع خطة لتقديم الدعم الفني لوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي مع التركيز على الوزارات والجهات المنتقلة للعاصمة كأولوية من خلال عدد من الإجراءات، منها بناء هيكل تشغيلي للوحدات، وتوفير برامج تنمية وبناء قدرات عامة وتخصصية وإطلاق أكاديمية دعم وحدات المعلومات والتحول الرقمي، واعداد دليل إجراءات العمل بها. ويتضمن المحور السادس، التدريب وبناء القدرات للعاملين على المهارات الرقمية المطلوبة لمواكبة بيئة العمل الجديدة، حيث تم الانتهاء من تدريب ٣٩٤٢٤ من العاملين المنتقلين الى العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكدت الوزارة أنها تعمل على بناء مجتمع معلوماتي متكامل من خلال تدشين مدينة المعرفة على أحدث النظم التكنولوجية في العاصمة الإدارية الجديدة كصرح تكنولوجي لدعم البحوث والابتكار في التقنيات المتقدمة وجذب استثمارات الشركات التكنولوجية العالمية وتوفير التدريب التقني لإعداد أجيال واعدة قادرة على تنفيذ مشروعات بناء مصر الرقمية، وبلغت التكلفة الإنشائية للمرحلة الأولى لمدينة المعرفة نحو ٢ مليار جنيه، وتضم مبنى لدعم الابتكار والبحوث التطبيقية، ومركز إبداع مصر الرقمية بهدف توفير التدريب المتخصص للشباب في مجالات علوم الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات وبرامج لدعم الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، بالإضافة الى مبنى للبحوث والتطوير في التكنولوجيا المساعدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة على مجابهة التحديات التي تواجههم، وجامعة مصر المعلوماتية التي تعد أول جامعة

في إفريقيا والشرق الأوسط متخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمجالات المرتبطة بها؛ وقد أسستها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بهدف المساهمة في بناء مجتمع متخصص في المجالات الحديثة والمرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوفير المهارات الرقمية لتلبية المتطلبات المتزايدة للسوق المحلية خاصة والإقليمية والعالمية عامة.

وأشار إلى توقيع اتفاقية أعمال بين العربية للتصنيع، وشركة «فاير مصر للأنظمة»، لتنفيذ منظومة التطبيقات الذكية لإدارة وتشغيل مدينة المعرفة، وفقاً لأحدث النظم العالمية الحديثة، حيث تتم باستخدام تطبيقات على أجهزة المحمول أو من خلال أجهزة الخوادم المركزية التي تساعد على متابعة الأعمال اليومية الخاصة بتشغيل أنظمة المباني المختلفة، ومنها على سبيل المثال إدارة المياه والكهرباء والبيئة والمخلفات والمراقبة والنقل وحجز القاعات والتحكم في الإضاءة وغيرها، مما يسهم في تقليل النفقات والاستخدام بطريقة فعالة. كما تتعاون هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ومركز تحديث الصناعة، وشركة سيمنز مصر في إنشاء وتجهيز أول مركز إبداع في الجيل الصناعي الرابع في مصر، وذلك بمدينة المعرفة ليستهدف التوعية بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها العملية بالمصانع الذكية، وتبنى التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع المحلي، فضلاً عن التدريب على تقنيات الأتمتة والرقمنة، وتقديم الدعم اللازم في مجالات تحفيز الابتكار الصناعي وتصميم المصانع الذكية بما يسهم في نقل المعرفة، وتطوير القطاع الصناعي.

ومن جانبه، قال المهندس محمد خليل رئيس قطاع التكنولوجيا بشركة العاصمة الإدارية، إنه في مرحلة التخطيط للعاصمة عام ٢٠١٧/٢٠١٦، كان السؤال وقتها هو ما المطلوب لكي نجعل العاصمة الإدارية ذكية؟ فكان هناك محاور رئيسية، الأول هو إنشاء بنية تحتية من الاتصالات تتيح لنا نقل أي كم من البيانات بسرعات عالية جداً، وتم الاعتماد على الفاير في تحقيق ذلك وفي نفس الوقت تحملنا كشركة العاصمة أن ننشئ شبكتين منفصلتين تماماً على جميع المستويات، الأولى عليها الصوت والإنترنت والمحمول، والثانية منفصلة عن الإنترنت وداخل العاصمة فقط لتأمين وحماية الخدمات الذكية، التي يتم تقديمها بالعاصمة. وأضاف: «بدأنا ننظر وندرس نماذج المدن الذكية في أكثر من دولة، وتم تحديد المراكز الرئيسية للتحكم والسيطرة والإدارة للعاصمة الإدارية كمدينة ذكية، فتم إنشاء ٣ مراكز، الأول مركز التحكم والسيطرة الأمنية وتديره وزارة الداخلية، والمعنى بإدارة الحالة الأمنية بالعاصمة، ومبدأ الإدارة في العاصمة لا يعتمد على مهارات الأشخاص بقدر ما يعتمد على أنظمة لقياس مستوى الأداء للقائمين على تشغيل هذه الأنظمة والخدمات.

والثاني هو مركز إدارة المدينة وهو الذي تتم فيه إدارة جميع شبكات المرافق والخدمات الذكية، وشبكات المرافق بالكامل ذكية تتيح فتح المحابس الخاصة بالمرافق إلكترونياً عن بعد، وقياس أدائها واكتشاف الأعطال قبل حدوثها وسرعة إصلاحها وتفادي مخاطرها، وعمل الصيانة الاستباقية قبل حدوث الأعطال، أما الثالث فهو مركز بيانات العاصمة، وهو مجهزة طبقاً لأحدث المواصفات العالمية، ويقدم خدمات مراكز البيانات لأي جهة داخل العاصمة أو خارجها، مثل خدمات الاستضافة، وغيرها من الخدمات، مؤكداً أن من المخطط تشغيل مركزين بداية العام المقبل، أما مركز البيانات فسيكون جاهزاً في شهر مارس القادم.

وأوضح المهندس محمد خليل، أنه تم تركيب المعدات والتجهيزات وحاليا في مرحلة التشغيل، وتبلغ تكلفة المراكز الثلاثة ٢٢٠ مليون دولار، إلى جانب تركيب الأعمدة الذكية، التي تطبق لأول مرة، وسيكون هناك عمود ذكي كل ٢٥٠ مترا في جميع شوارع العاصمة الإدارية، وهذه الأعمدة متصلة بالفاير، وموجود عليه مجموعة من التطبيقات مثل الكاميرات وإنترنت مفتوح، وهي نموذج فريد عليه الكثير من الخدمات مثل نقاط لتغطية شبكات المحمول في هذه المسافة، ولوحة رقمية تعرض إعلانات وعلامات ارشادية، بالإضافة إلى نقاط لشحن السيارات الكهربائية، وأول هذه الأعمدة تم تركيبها بالحى الحكومي، وهي الأولى من نوعها في مصر، كما تم ابتكار أبراج المحمول التشاركية، والتي تحمل هوائيات شبكات المحمول الأربع.

وأشار إلى أن مخططنا في التشغيل يركز على عدة محددات، أولا التحكم في المرافق، وهناك مبدأ مهم في ذلك وهو الفصل بين مقدم الخدمة عن متلقى الخدمة، وهناك اتفاقية مع كل مقدمي الخدمات حول مستوى جودة الخدمات، وهناك نظام يحدد مدى التزام مقدم الخدمة بالمعايير والوقت المحدد لجودة الخدمة، ويتم على أساسها توقيع عقوبات على مقدم الخدمة لإرضاء متلقى الخدمة في حال وجود أي تقصير.

وكشف عن أن حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في شبكات الاتصالات ونقل البيانات للمرحلة الأولى في العاصمة الادارية تبلغ ٤٢٠ مليون دولار.

واستعرض خليل أهم الخدمات الذكية التي تتميز بها العاصمة الادارية، قائلا إنها تتضمن العدادات الذكية والإعلانات الرقمية والنقل الداخلي الذكي، والكارت الذكي وتطبيق العاصمة الذي سيفعل نهاية العام، وكذلك إدارة شبكات المرافق إلكترونيا والاضاءة الذكية والجراج الذكي وإنترنت مفتوح. وقال إن هناك كارتا ذكيا للقاطنين والعاملين بالعاصمة، بحيث يكون هناك كارت واحد يتم استخراجه من البنك، وتعاقدنا مع بنكين كمرحلة أولى لإصدار الكروت، والكارت يتضمن شريحتين، الأولى هي البنكية والثانية شريحة خاصة بالعاصمة الإدارية، وسيكون أول كارت يصدر في مصر عليه « لوجو البنك وماستر كارد و لوجو العاصمة الإدارية، وتستخدم شريحة العاصمة في دخول العقار وركوب الأسانسير ودخول بوابات النادي، وكل المدفوعات تتم بهذا الكارت داخل العاصمة، أما موظفو الحكومة فسيكون لديهم كارت ميزة مع شريحة العاصمة.

وقال المهندس خليل حسن رئيس الشعبة العامة للحاسبات الآلية والبرمجيات بالاتحاد العام للغرف التجارية، إن العاصمة الإدارية الجديدة، هي المستقبل وما يتم فيها من بنية أساسية تكنولوجية، وخدمات ذكية وتصميم عالمي، سيجعلها وجهة للمنطقة ككل وليس مصر وحدها، مشيرا إلى أن المشروع تتوافر له كل مقومات النجاح ويحظى بدعم كبير من القيادة السياسية.

أضاف أن العاصمة ستكون نقطة جذب مهمة للشركات والمواطنين، حيث تضافرت كل الجهود لإنجاح هذا المشروع الضخم، والذي سيدخل مصر عالم المدن الذكية العالمية، كما استعدت الحكومة للانتقال خلال الفترة القادمة، وبالتأكيد سنشهد نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للمواطنين.

ومن جانبها، أكدت المهندسة ماجدة السبع رئيس إحدى الشركات للحلول التقنية، أهمية العاصمة الإدارية الجديدة، مشيرة إلى أن مشروعاتها حركت المياه الراكدة في السوق خلال الفترة الماضية من خلال تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت كلمة السر في تنفيذ الكثير من المشروعات القائمة، موضحة أن الشركة كانت من أولى الشركات التي قامت بتنفيذ مشروعات في العاصمة الإدارية منذ عام ٢٠١٦ كمقاول التيار الخفيف العام لفندق ومركز المؤتمرات الماسة كابيتال الذي يعد أول وأكبر تجمع فندقى سكنى تجارى خدمى في العاصمة الإدارية الجديدة، وغيرها من المشروعات.

وأشارت إلى اهتمام القيادة السياسية ومؤسسات الدولة بالتحول الرقمي وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث لمس الجميع اهتمام الدولة لتطوير كافة القطاعات ووضع التكنولوجيا على قائمة أولويات الهيئات والوزارات، وتخصيص ورصد ميزانيات للتحول الرقمي، حيث يشهد القطاع الحكومى الكثير من التطوير ويظهر ذلك في الاستعداد للانتقال للعاصمة الإدارية، حيث الاعتماد على أحدث وسائل التكنولوجيا للوصول إلى مجتمع مصرى يتعامل رقميا في كافة نواحي الحياة.

وأكد محمد سالم رئيس إحدى شركات التطوير العقاري المنفذة لأول مول للتكنولوجيا بالعاصمة الإدارية الجديدة، أن العاصمة الجديدة تعتبر مدينة تكنولوجية من الطراز الأول، خاصة بعد تجهيزها على أعلى مستوى من خلال البنية التحتية المتقدمة والاستثمارات الوطنية التي تم ضخها، علاوة على اهتمام القيادة السياسية بالعاصمة الجديدة التي أصبحت قبلة للجميع.

وأضاف أن العاصمة الإدارية، هي المدينة الذكية التي تتسم بالتكنولوجيا في كل جوانبها، وتعد أكبر مدينة إدارية في الشرق الأوسط، لذلك شرعنا في تنفيذ أول مشروع خاص بالتكنولوجيا في العاصمة تماشيا مع توجيهات الدولة في تنفيذ المدينة الذكية، والذي سيكون قبلة لسكان وقاطني العاصمة الإدارية.